التفاعل مع التنوع القائم في المجتمع الدولي . وهكذا تكون سياسة اللاانحياز اثبتت انها سياسة منحازة بالفعل لقـــوى التصحيح والانفتاح داخـــل المعسكرات العقائديـــة والستراتيجية وبالتالي فهي متفاعلة ومتعاملة وليست كما يبدو للبعض انها سياسة حياد وعزلة بالمعنى المطلق . الا ان **اللا** الثانية في سياسة اللاانحياز تعني انه ، في معطيات المعادلات القائمة ، كان لا بد للدول الحديثة الاستقلال ان تستبقي المبادرة اذا ما أرادت المحافظة على الاستقلال .

يتعين علينا اذا أن نركز تعريفنا مرة أخرى لسياســـة اللاانحياز من حيث ان دعوتها للتعايش السلمي بين القطبين العالميين كانت سياسة من أجل ايجاد مناخ ملائم للتخطيط من أجل التحولات الجذرية المطلوبة لتحقيق برامج تنمية تمكن العالم الثالث الدخول الى القرن العشرين أثناء القرن العشرين . الا أن بعض الذين فهموا سياسة اللاانحياز خطأ أرادوا أن يضفوا على هذه السياسة بعدا انتهازيا بدلا من البعد المبدئي الذي تنطوي عليه . فمنهم من حدد سياسة اللاانحياز بأنها سياسة تعتمد المناورة المحضة في خضم علاقات وتناقضات القوى الكبرى . هؤلاء اعتقدوا أن استمرار التوتر واحتدامه بين القوتين الاعظمين من شأنه أن يمكننا من أن ننتزع من هذه القوى تنازلات لصالحنا القومي العام بواسطة تخويف كل منهما على حدة بأننا سوف ننحاز الى الآخر اذا لم يوافق على مطالبنا ومواقفنا . الا أن هذا التصور ــ والذي ينعكس اليوم بافتعال مخاوف حول لقاء القمة الثنائي الذي تم في حزيران الماضي في واشنطن ــ بالاضافة الى مناقضته الوجه المناقبي في نضالنا على المستوى الدبلوماسي فانه يتجاهل قدرة هذه الدول ان تتعرف على حقيقة مطالبنا ومواقفنا . ان سياســـة اللاانحياز تكمن لا في دبلوماسية الوشوشة والكواليس او في اتباع منهج المناورات التكتيكية المحدودة الافق بل في مدى مصداقية ارادتنا في تحقيق مصالحنا وأهدافنا القومية الثابتة وفي كون هذه الارادة قادرة على تحريك الاحداث بمطلق الحرية والاستقلالية .

كان لا بد للمتغيرات التي طرأت في الاوضاع الدولية ان تؤثر على أوجه عديدة مـــن سياسة اللاانحياز . ولعل الخلاف الصيني الهندي عام ١٩٦٢ كاد أن يؤدي الى اضعاف سياسة اللاانحياز في أقوى دولة التزمتها ــ أي الهند . الا ان ما يهمنا في هذه العجالة ليس سردا لاسباب واحداث هذا الخلاف والازمة التي نشبت عنه بل مدى ما شكل هذا الخلاف من خطر حقيقي على مستقبل هذه السياسة . صحيح انه كانت هناك اسباب موضوعية وتاريخية للازمة الصينية ــ الهندية الا أن ما يهمنا هنا هو ان تصعيد الازمة والاصطدام الذي قام من جراء هذه الازمة كاد يحرف بالهند عن مواقفهـــا الصلبـــة ويدخلها داخل دائرة المخطط الاميركي العام . الا ان أية دراسة لهذه الفترة تجعلنـــا نكتشف ان التناقضات المذهبية والاستراتيجية بين الصين والاتحاد السوفياتي كانت قد بدأت تظهر بوضوح أكثر . فسياسة الانفتاح السوفياتي على الدول اللامنحازة واعطائها المزيد من المساعدات الاقتصادية والعسكرية والمالية ساعدت ، بنظر الصين ، عملية التضييق على الاحتمالات الثورية داخل هذه الدول وبالتالي فوت على الاحزاب والقوى الثورية فرص تبوء مواقع القيادة الفعلية في هذه البلدان . أضف الى ذلك ان فائض المساعدات الاقتصادية ، التي حول الاتحاد السوفياتي قسما منـــه الى الهند وبورما ومصر ، الخ .. كان يجب أن يظل محصورا داخل المعسكر الاشتراكي . بكلام آخر وجدنا الصين في الستينات تجتر التقييم الستاليني لدول اللاانحياز من اجل اعطاء التبرير النظري لتفاقم ازمتها مع الاتحاد السوفياتي . كان من جراء أزمة الصين والهند عام ١٩٦٢ ــ ١٩٦٣ ان ادركت دول اللاانحياز انها امام تحد خطير لمستقبل سياستها . فهي من جهة حريصة على أن تبقى الصين في دائرة التضامن الاسيوي الافريقي وأن لا يؤدي النزاع بين أكبر دولتين آسيويتين الى شل فعاليات العالم الثالث والى تقويض